يوم الاثنين ١٦ شوال الموافق لغرة سبتمبر - ١٣٦٦-١٩٤٧

ثمن العدد ٥ فرنكات



مدير الجريدة صاحب الامتياز
فرحات حشاد
الادارة
نهج سيدي علي عزوز - زنقة
سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦

السنة الاولى - العدد التاسع

كلمة الاتحاد العام

الاتحاد العام يتصدى لرد الهجومات فيدحضها دحضا ويرد كيد الاعداء في نحرهم

سبق لنا ان قلنا في العدد الاخير من «صوت العمل» ان الحكومة قد تسرعت في استعمال الاسلحة النارية ضد العملة المضربين بصفاقس وجبل الجلود ثم عمدت تلك الحكومة الى توجيه التهم المختلفة المتنوعة ضد حركتنا النقابية وقادتها حتى يمكن لها تبرير تلك المجزرة الشنيعة .

فكانت محاولات الاوساط الرأسمالية الاستعمارية فاشلة غير موصلة الى الغاية الخبيثة التي يريدونها حيث كلما ظهرت منهم مكيدة إلّا وقام الاتحاد العام بدحضها ورد كيد الكائدين

فهكذا اخرصت الدوائر الحكومية المدعية ان اتحادنا ليس بمنظمة نقابية وهكذا ابطلت الدعاوي الخيالية التي يريدون من ورائها مغالطة الراي العام واقناعه ظلما وبهتانا بان القوات العسكرية قد وقعت مهاجمتها من طرف المضربين بواسطة آلات حربية متنوعة .

وهكذا اجبرت المنظمات النقابية الاخرى كالوستيتي على تعديل موقفها وتراجعها السريع واعترافها الصريح بتحمل المسؤولية كلها على الحكومة بعد ما كانت تحاول تحميل المسؤولية على منظمتنا

وهكذا تراجعت ايضا بعض الصحف في موقفها المخجل مثل «لافنير دي لا تونيزي» التي انقلبت بين اسبوعين وتركت وراء ظهرها التهم الفاشلة التي لم تتاخر من انتسابها الى حركتنا باطلا والحاجة في نفسها

وهكذا نرى البحث العدلي الذي تناول القضية لم يثبت لحد الان التهم الفارغة الملصقة بحركتنا حتى صارت الدوائر المسؤولة في حيرة وارتباك لا تعرف كيف الخروج من هذا المازق ولا كيف يمكن لها ان تتخلص من هاته الورطة ولا ان تغتسل من الدماء الطاهرة التي سفكتها والتي لا يمحى عارها من جبينها الدهر .

وهكذا نرى الحكومة تفتش على الاسباب وتختلق شتى الاساليب لتجد صورة تقلب بها الحقائق وتزين بها الباطل وتحلل بها الحرام ولكن كان ربك عليهم رقيبا .

فعمدوا الى وسيلة اخرى وهي محاولة اقصاء الاتحاد عن اللجان الاستشارية التي كافح من اجلها ومنعه بهاته الصفة من القيام بمامورية الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والسهر على مصالحها في الحاضر وفي المستقبل تلكم المصالح التي تأسس من اجل تحقيقها ومعارضة كل خصم لها والقضاء على كل عدو وحسود حتى نفوز بالنهوض الاجتماعي لبلادنا بالرغم عن كل معاند مهما عظم شانه وكبرت مصالحه الشخصية اوغيرها

زعمت الحكومة ان في مقدورها اعتبار وجود الاتحاد العام بصفة شرعية وعدم اعتباره كمنظمة نقابية في آن واحد وانه يمكنها ان تصدر تعليمات الى بعض الادارات التي يتراسها الفرنسيون بعدم قبول ممثلي الاتحاد العام بينما يستمر الاتحاد العام في اعماله وحركته كعادته

ولم تفكر الحكومة عند اتخاذها ذلك الموقف البغيض انه من حقوق الاتحاد العام وفي مقدوره ان لا يعترف في هذه البلاد الا بالسلط التونسية وان لا يباشر اعماله الا معها ما دامت السلط الاخرى تتظاهر بمثل هذا التعصب وهذا التعنت الاعمى الذي وان دل على شيء فانما يدل على ما لها من شر تضمره نحونا ومن عداوة تكنها لكل ما ينسب للقومية التونسية

وما زيارة الاتحاد العام لسمو الباي المعظم ابقاه الله والاتصالات العديدة مع الوزراء التونسيين إلّا اعظم برهان على عزم الاتحاد العام بتشبثه بالذاتية التونسية وتاييده للذاتية التونسية والنفوذ للادارة التونسية ولو ان تلك الادارة لم تقم لحد الان بواجبها على اتم وجه

فالاتحاد العام منظمة نقابية تونسية قومية تعمل في حدود النفوذ الذي خولته لها القوانين والاوامر العلية وهو مع ذلك يعمل لتقوية النفوذ التونسي في جميع الميادين حتى تصبح الادارة التونسية تونسية حقة ونفوذها مطلق وتاثيرها فعلي مباشر على تسيير الشؤون التونسية وكل من تجرا على هذه الادارة ليكسبها صبغة غير صبغتها ليتمكن من القضاء على حركة مثل حركتنا فسيجدنا في طريقه متصدين مكافحين ولاعماله معارضين ولاغراضه معاكسين وفي هذا الموقف الذي اتخذنا منذ نشأ اتحادنا والذي قوت تشبثنا به الحوادث الدامية الاخيرة نجد وراءنا الطبقة العاملة وبجانبنا الشعب التونسي باجمعه

فرحات حشاد

تقرير

مرفوع الى سمو الباي المعظم حول الاضراب العام والقمع الدامي بصفاقس والاجراءات الادارية المتخذة ضد اتحادنا

ان الاضراب العام الذي قام به اتحادنا العام يومي ٤ و٥ اوت كان اضرابا شرعيا سببه ضعف التحكيم الحكومي الصادر بتاريخ ٢٥ جويليه ١٩٤٧ فيما يخص الاجر الحيوي الادنى خصوصا بعد الرفع السريع الواقع في ثمن الخبز

هذا ولقد اخطرت بذلك منذ يوم غرة جوان ١٩٤٧ كل الدوائر الحكومية والادارة من الكتابة العامة للحكومة التونسية الى وزارة الشؤون الاجتماعية والسفارة العامة . ولم يكف اتحادنا منذ ذلك التاريخ «غرة جوان» عن تنبيه السلط المذكورة الى تطور الحالة وكذلك قام بنشر جميع مقرراته على طريق الصحافة والاذاعة .

فالحكومة اذن لا تجهل شيئا من المسألة وليس لها ان تنتقد حركتنا وان تنعتها بكونها «لا تتماشى مع المبادئ النقابية»

ولقد تم الاضراب في كل مكان بهدوء تام فلم يسجل اي حادث مهما كانت بساطته بكامل اطراف البلاد اثناء التسع والاربعين ساعة اي طيلة الاضراب العام الذي عطل كامل نشاط الشغل تعطيلا تاما . كما انه لم يقع اي اخلال بالنظام يخول تداخل اعوان المحافظة او القوات العسكرية المسلحة التي مهمتها الطبيعية ارجاع إلّا من عند تشوشه او تحقيق حرية الشغل عند وقوع اعتداء يمس بهاته الحرية التي احترمها كافة العمال -

وكما ذكرنا في بياننا الذي نشرناه لتفنيد التهم الموجهة ضد اتحادنا فلقد كنا مستعدين لتحديد الاضراب بـ ٢٤ ساعة لو اعلمنا المقيم العام عند رجوعه لتونس عشية اليوم الاول من الاضراب ولو بصفة غير مباشرة عن عزمه على مراجعة الامر الصادر في ٢٦ جويلية ١٩٤٧

ولكن هذا الامر قد قرر فعلا من طرف الم . مونص عقب وصوله الى تونس ولم يقع الاعلام به إلّا للمنظمات النقابية التي لم تشارك في حركة الاضراب (والتي شاركة الاغلبية الساحقة من منخرطيها في القيام بالاضراب المقرر من طرف منظمتنا نظرا لكون موقفنا هو الموقف الوحيد الذي يتفق مع مصالح الشغالين) بينما بقينا نحن في جهل تام لقرار المقيم العام بصورة استمر معها الاضراب وفي الوقت نفسه كان برنامج الهجوم ضد المضربين يسطر بصفاقس ووقع تنفيذه في اليوم الموالي عند الفجر

المقتلة

زعموا ان حركتنا لم تكن إلّا حركة ثورية لا تعمل في النطاق النقابي فقط بل تقوم بنشاط سياسي مستعملة كوسيلة للاعتداء آلات حربية من شأنها ان تحدث ثورة الطبقات ضد إلّا من العام والقوات المكلفة بحمايته .

ونحن نكتفي بان نقول انه عند ما وقع ايقاف ثلاثمائة من المضربين عند وقوع التداخل الدامي من طرف الجنود لم يوجد الا اثنان فقط حاملا احدهما لمسدس والثاني لقذيقة يدوية التقطها كما صرح بذلك قبل لحظة من ميدان المعركة .

ومن جهة اخرى فان منظمة لها النفوذ المطلق التام على مائة الف مضرب فوق كامل تراب البلاد لو كانت لها حقيقة نية القيام بتشويش النظام

البقية على الصفحة الرابعة

من مهازل تسيير

الدواليب الادارية ببلادنا

بعد حوادث صفاقس الدامية ظنت الحكومة ان البلاغات التي نشرتها ضد حركتنا من شانها ان تفت في ساعدنا وان تزعزع عزيمتنا في مواصلة اعمالنا ولكن بان لها بالكاشف ان عهد التهديد انقضى وان رجال الاتحاد العام وكافة المسؤولين على حركته في جميع انحاء القطر ليسوا من الذين يختفون عند العواصف وليسوا من الذين يتراجعون عند الزوابع بل لم تزدهم الشدائد إلّا حزما ونشاطا واخلاصا لقضية العملة التي يكافح في سبيلها اتحادهم العتيد.

اخذ المهيمنون على تسيير شؤوننا الادارية يدبرون في كيفية اخرى للقضاء على منظمتنا بطريقة غير التى اتخذوها سابقا والتي ذهبت ادراج الرياح فحدثتهم انفسهم ان التهم التي وجهت ضد الاتحاد والتي لم تحقق بعد ولم يثبتها البحث الجاري غير كافية لضرب الاتحاد الضربة القاسية ولكن بعد التفكير اهتدوا الى وسيلة - ظنوا انها ستكون القاضية - وهي التمادي في اعتبار الاتحاد غير منظمة نقابية مع عدم تسليط اي عقاب ضده غير العقاب الذي ينجر عن حرمانه من المشاركة الفعلية في اللجان الاستشارية

لذا اعطيت تعليمات الى رؤساء «الادارات التونسية» الفرنسيين بعدم قبول ممثلي الاتحاد العام كهيئة مركزية .

ان المفكرين والحقوقيين الذين لهم مسؤولية تسيير شؤوننا امكن لهم من وجود صفة شرعية لهذه المهزلة وهي ابقاء الاتحاد العام كمنظمة نقابية حسب قانونها الاساسي الموضوع لدى الحكومة واستمرارها في العمل وتكوينها الاجتماعات كعادتها بنواديها وبالمحلات العمومية واعتبار هاته الحالة غير شرعية في آن واحد عندما تدعى الحكومة انها منع الاتحاد من حضور اللجان الاستشارية حيث فقد صفته النقابية !.

اننا والله لفي بلاد العجائب !..

وهاته الحالة لا تمكن لانه اما ان يعتبر ان الاتحاد العام لم يزل منظمة نقابية باتم معنى الكلمة يتمتع بكل ما تخوله له هاته الصفة واما ان يعتبر انه فقد هاته الصفة - ولو موقتا - وعليه يتحتم منعه المنع البات من القيام بكل عمل حتى تنتهي القضية العدلية المتعلقة به او بقادته او بالبعض منهم ان كان هناك تتبع عدلي

هذا من جهة ومن جهة اخرى كيف يمكن للمقيم العام وللكاتب العام للحكومة التونسية (بالنيابة) ان يعطيا تعليمات للادارات التونسية التي على راسها رؤساء فرنسيون تنص على عدم قبول ممثلي الاتحاد العام بينما الاتحاد العام كمنظمة مركزية يقع قبوله بصفة رسمية من طرف سمو الباي المعظم وكذلك من طرف المولى الوزير الاكبر واصحاب المعالي الوزراء التونسيين؟

البقية على الصفحة الرابعة

القضايا الاجتماعية على بساط البحث

ظنت الدوائر الحكومية المسؤولة انها تخلصت من المشاكل الاجتماعية بمجرد اقصاء نواب الاتحاد العام عن اللجان الاستشارية ذات الصبغة الاجتماعية الاقتصادية .

مشكل الاجور

الكل يعلم ان المقيم العام قد وعد الوعد الصريح باجتماع اللجنة المركزية للاجور وذلك للنظر في كيفية تطبيق فصول الامر العلي المؤرخ في ٢٥ جويلية ١٩٤٧ الذي كان سببا في الاضراب العام .

والكل يعلم ان ذلك الامر كان سببا في اثارة غضب كافة الشغالين الذين اعلنوا عن عدم رضاهم بالتحكيم الحكومي وطالبوا بكل الحاح مراجعة هذا التحكيم وتعديل الاجر الحيوي الادنى حسب المطلب المقدم من طرف منظمتنا النقابية والذي وافقت عليه منظمتا الكارتيل والنقابات المسيحية

ولكن اجتمعت لجنة الاجور بمحضر نواب الوستيتي الذين رضوا بالمفاهمة في بعض

البقية على الصفحة الرابعة

بعد الخيانة

الغدر والتضليل

اننا نعتقد ان الحديث عن منظمة «الوستيتي» الخائنة لمصالح العملة لضياع من وقتنا ومن وقت اخواننا الثمين غير ان هناك بعض الوسائل التي تلتجئ اليها تلك المنظمة للتضليل ولمغالطة الراي العام والتي تدعونا الى مقاومتها بما تستحقه

نذكر اولا موقف «الوستيتي» عند طلبها للمعدل الحيوي المقدر بخمسة آلاف فرنك بينما تفقت جميع المنظمات النقابية الاخرى على طلب ستة آلاف فرنك .

ونذكر موقف «الوستيتي» عند ما قامت بدعاية واسعة النطاق ضد الاضراب العام المقرر من طرف اتحادنا وقد نجح ذلك الاضراب بصفة دلت بوضوح على ما للكلمة «الوستيتي» من عدم الاعتبار في الاوساط العاملة .

ونذكر المقابلة التي وقعت بين «الوستيتي» والمقيم العام يوم ٤ اوت عندما بادر جنابه باعلام «الوستيتي» عن عزمه لمراجعة نصوص التحكيم الذي تسبب في الاضراب بينما لم تشارك «الوستيتي» في ذلك الاضراب وقد عبرنا في العدد الاخير من (صوت العمل) على ان مثل هاته المقابلة في مثل تلك الظروف والتحصيل على مثل ذلك الوعد لا يعد الا كمنحة خيانة ...

ونذكر الحملات الشنيعة التي تلقاها اتحادنا من طرف «الوستيتي» التي ظنت ان الحكومة قد ضربته الضربة القاسية وهي ستجد نفسها مطلقة الايادي تعمل ما تشاء في الميدان النقابي مثل ما كان الامر عند القضاء على حركة محمد علي وعلى الجامعة التونسية

ونذكر الخيبة التي وجدتها «الوستيتي» في الاوساط الشغيلة وامام الراي العام باجمعه لهذه المواقف الرذيلة وكيف ازداد ضعفها بينما تتراص جماهير العملة في صفوف اتحادنا بصفة لم نعهدها من قبل .

ونذكر كيف تراجعت حينئذ «الوستيتي» وسرعان ما انقلبت وحملت السلطة وحدها مسؤولية الكارثة التي سلطتها على صفاقس بينما بلغنا على طريق الدوائر الشبيهه بالرسمية ان المسؤولين عن الحركة الوستيتية كانوا طلبوا بالحاح من تلك السلط اولا استعمال القوة المسلحة ضد المضربين وثانيا اطراد جميع العملة الذين اظهروا نشاطا نقابيا

ونذكر ان هذا التراجع رايناه بمناسبة اجتماع لجنة الشغل الاخير حينما حملت لنا الصحافة الاحتجاج الصادر عن نواب «الوستيتي» لعدم حضور نواب الاتحاد العام ولكن بان بالكاشف وان ذلك الاحتجاج هو مجرد ذر رماد على العيون اذ ان نواب «الوستيتي» لم يبارحوا قاعة الجلسة

البقية على الصفحة الرابعة

الاكتتاب لفائدة عائلات منكوبي

الحوادث الدامية بصفاقس وجبل الجلود

توزعت على النقابات المقتطعات لجمع الاموال اللازمة لاسعاف عائلات اخواننا الشهداء والمجاريح وطلبنا من السلط ذات النظر رخصة رسمية في افتتاح اكتتاب عمومي لهذا الغرض حيث ان المصاب جسيم والمنكوبين كثيرو العدد فاننا نتوجه الى كافة الاخوان ذوي المحاسن راجين منهم الاقبال السريع على مقتطعات التبرعات كما نذكر ايضا ان التبرعات تقبل بدار الاتحاد العام باسم الاخ سالم الشفي احد اعضاء اللجنة المالية

فالى التعاضد والى التضامن

اسرعوا فان اخوانكم المصابين واعيالهم في حاجة اكيدة الى الاعانة فلا تطيلوا انتظارهم والسلام .

صوت الموظف التونسي

رغائب متوظفي العدلية التونسية الاداريين

مساعي نقابة العدلية في طورها الحاسم

كنا في حديثنا السابق احطناكم علما بما آلت اليه قضية العدلية التونسية وفي سبيل حل هاته القضية انعقد يوم الاثنين الفارط اجتماع تحت رئاسة معالي وزير العدلية ضم نواب الادارة ونواب النقابة بمحضر مدير ديوان جناب الكاتب العام للحكومة التونسية م. ڤوري وقع فيه تداول النظر في نقط ثلاث: اولها مسالة العدول ثم مسالة المحتسبين واخيرا مسالة الاعوان وبعد سماع البسطة المستفيضه التي قام بها الكاتب العام للنقابة السيد الصادق الشائبي في حالة الاصناف الثلاثة المشار اليها آنفا اقتنع جملة اعضاء اللجنة باحقية مطالب هؤلاء الاصناف

واستقر الراي على تسمية ثمانية عدول بالديوان المعمور كمنشئين وفيما يخص العدول المباشرين ببقية المحاكم الشرعية فان البت في حالتهم سيقع بعد تلقي الارشادات من فضيلة المشائخ القضاة في مقدار العمل الذي يقوم به العدول هناك

اما ما يخص تمادي العدول المباشرين الان على تعاطي مهنة الاشهاد الحر بعد تسميتهم كما ذكر فبعد جدال طويل تاجل النظر في ذلك لامكان تخويلهم ما يتمتع به زملاؤهم بسائر الادارات في هذا الصدد

ومن جهة اخرى فقد تقرر تسمية ثلاثة عشر محتسبا بالحاضرة بصفة كتبة وتسعة عشر بسائر الايالة

اما الاعوان فقد تقرر تسمية عشرين بمرتب شواش وهم الموجودون الان بالديوان المعمور وثلاثة بكل من سوسة وصفاقس والقيروان وببقية المحاكم سيسمي بكل منها عون او اثنان حسب اصناف المحاكم -

هذا ما امكن لنواب النقابة الاحراز عليه بعد جهاد عنيف وهم ساهرون حتى لا تكون هاته المقررات كما يتمناها خصم رغائب العدليين الشرعيه حيث يدعي انها لاتكون سوى حبر على ورق والمستقبل يكشف عما في الزوايا من خبايا

نجاح الصنف العدلي الاداري في رغائبهم

بعد كفاح دام سنينا متطاولة امكن لنقابة العدلية التونسية التحصيل على حل مرضي لجميع رغائبها بفضل مجهودات بذلها ابطال نقابتها المخلصون لقضيتهم ومؤازرة رفقائهم واتحادهم المتين ويسرنا الان اعطاء البيانات الاتية لتطمين خواطر جميع متوظفي العدلية التونسية سواء بالحاضرة او بخارجها وهي

١) تشبيه مرتبات الرفقاء الكتبة والمستكتبين بمرتبات زملائهم بالمجلس المختلط التونسي

٢) توظيف المشائخ العدول بالحاضرة وتشبيههم بالعدول المنشئين وترفيع المنح المعطاة للمشايخ العدول بالافاق على نسبة اهمية المحاكم الشرعية

٣) توظيف المشائخ المحتسبين بالديوان المعمور وبالادارة المركزية وتشبيههم بالكتبه والنظر في توظيف عدد من محتسبي المحاكم الشرعية بخارج تونس على نسبة اهمية عملهم الاداري

٤) توظيف جملة الاعوان المباشرين بالديوان المعمور وبالمحاكم الشرعية الاخرى

٥) تشكيل لجنة تحكيمية بها ثلاثة نواب عن النقابة وتحت رئاسة المولي وزير العدلية لتغيير قانون الاطارات وجعله مناسبا للحالة الراهنة

٦) تشكيل لجنة تحكيمية لفصل مسائل مختلفة تهم الرفقاء الذين تضرروا من تصرفات الادارة

٧) تعيين متوظفين تونسيين يمثلون الادارة بالمجلس التاديبي

٨) تمثيل المتوظفين الاداريين بمجلس الترقيات

٩) عرض لوائح القوانين التي تهم المتوظفين الاداريين على الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين لابداء رايها في شانها هذا وترجو ان لا يحدث ما من شانه ان يعكر سير قضايا متوظفي العدلية التونسية نحو الغاية المنشودة بخطى سريعة ثابتة مع طهارة ضمير ونبل مقصد وبذلك يتحقق لمؤسسة من اهم المؤسسات التونسية ما هي به جديرة من السمو والمكانة بالمجتمع التونسي وتنطوي صفحة اسيفة تعقبها صفحة بيضاء

احتجاج

جلالة ملكنا المعظم جناب صاحب الدولة المولى الوزير الاكبر جناب وزير الشغل

الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي بتوزر نقابة شركة النخيل بالحامه - نقابة ادارة الاشغال العامة -

نقابة شركة النخيل الجديدة بتوزر - نقابة الشعائر الدينية - نقابة عملة البلدية - الفرع الجامعي للمتوظفين التونسيين

يحتجون بكل ما اوتوا من قوة ضد القرار المتخذ اخيرا من طرف السلط في منع تمثيل الاتحاد العام التونسي للشغل بلجنة الاجور ويرون هذا الصنع ماسا بالذاتية التونسية وكذلك ضد قيام كاهية الكاتب العام للحكومة التونسية م. روديسار في عدم قبول تسجيل احتجاج ممثلي الاتحاد ويرون في هذا السلوك عدم وجود حل لمشاكل التي يريد الاتحاد حلها بالصور العادلة في دائرة النظام والهدو ويغتنمون هاته الفرصة لتجديد ثقتهم وتأييدهم التام لهيئة الاتحاد

الكاتب العام للاتحاد المحلي بتوزر
محمد الطاهر

مسؤولية الاضراب العام

ان الاتحاد العام التونسي للشغل حين ما قررت لجنته العليا الاضراب العام وحينما قررت هيئته الادارية وقوع ذلك الاضراب ليوم ٤ اوت قد اخذت مسؤوليتها بعد الاستشارة مع كافة الهيئات النقابية التي وافقت تماما على ذلك الاضراب.

واذا كان الاضراب قد كان سببا في الحوادث الدامية التي سلطت على عمال صفاقس المضربين بل وعلى صفاقس نفسها فليس ذلك من مسؤوليات الاتحاد العام ولا من قادته ولا من منخرطيه ولا ممن أؤتمر باوامره حيث ان تداخل القوات المسلحة وقع في حين كان العمال قائمين بتنفيذ اضرابهم في دائرة القوانين وفي حدود الهدو والنظام اللذين لا منازع فيهما

وعلى كل حال فان ملف هذا الحادث الاسيف قد احيل على العدالة والبحث يجري وستكشف الحقائق وسيعاقب كل ذي مسؤولية بما قدمت يداه.

غير ان الحكومة تعلم ان العملة الذين قاموا بتنفيذ امر الاضراب انما قاموا في الحقيقة بحق شرعي يخوله لهم القانون حسبما صرح به البلاغ الرسمي الصادر عن السفارة العامة نفسها ذلك البلاغ الذي ينص على ان العملة سوف لا تحملهم الحكومة مسؤولية الاضراب

فما راعنا إلّا والشركات الرجعية مثل صفاقس قفصة وغيرها وكذلك بعض الادارات الرجعية ايضا مثل الاشغال العامة اخذت تنفذ اغراضها وتنتقم بصفة رذيلة دنيئة من العمال الذين برهنوا عن نشاط نقابي متزايد فاطردت الكثير منهم بدون احترام القوانين المعمول بها.

ولكن اين الضمانات التي يخولها القانون للعملة المضربين واين الوعود الحكومية التي اكدت ان العملة سوف لا يتحملون مسؤولية الاضراب

ان قادة الاتحاد الذين اخذوا مسؤوليتهم حين قرروا الاضراب لحاضرون ومستعدون لتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن الاوامر الصادرة عن هيأتهم طبق التقاليد النقابية

وهم يستنكرون التدابير الشيطانية والاجراءات البخيسة التي يريد بها الراسمال الاستعماري ان يفت في ساعد النقابيين او ينال من عزمهم وثباتهم ومع ذلك فانهم بدورهم يحملون السلط مسؤولية كل ما عساه يقع من جراء تلك الاعمال التحريشية ومن تقاعسها ازاء هاته المشاكل الكثيرة التي لا يمكن للعملة تحملها بدون موجب

فعلى كل ان يتحمل مسؤليته !!

الاتحاد الجهوي بصفاقس

نقابة عملة ومستخدمي البلديه

لائحة

ان عملة ومستخدمي البلدية بصفاقس المجتمعين يوم ٣٠ اوت ١٩٤٧ على الساعة الخامسة والنصف بعد الزوال بدار النقابات نهج الشيخ التجاني عدد ٤٥ بمناسبة اجتماع عام.

بعد ان اعلموا بطرد ١٤٧ عامل و٢٤ حارس قرروا بالاجماع اعلان الاضراب ان لم يقع ارجاع العملة المرفوضين في اقرب وقت

ومن جهة اخرى فان النقابة عازمة على انارة الرأي العام في خصوص الاسباب والخزعبلات التي كانت موجبه لاختلال الميزانية البلدية والتي نتج عنها اطراد العملة -

ويطلبون من سكان صفاقس وهم وحدهم المساهمون في هاته الميزانية ان يكونوا الحكم بين البلدية وعملتها.

لائحـــة

ان الهيئات النقابية المجتمعة يوم السبت ٢٣ اوت ١٩٤٧ بنادي الاتحاد الجهوي بسوسه المشتملة على مائة وثمانية وثلاثين نائبا باستدعاء من طرف الاتحاد الجهوي بسوسة

- بعد ان سمع النواب تقريرا مفصلا عن الحوادث الاخيرة الواقعة بصفاقس وجبل الجلود التي كان ضحيتها الطبقات العاملة والتي دبرت من طرف ايادي استعمارية آثمة مؤيدة من طرف الادارة الغير المسؤولة والتي لا يهمها شان العملة الذين طالبوا بواسطة اضراب قانوني حقوقهم في عيشة هنيئة

وبعد ان اطلعوا على القرار الاخير الذي امضاه كاهية الكاتب العام للدولة التونسية في منع نواب الاتحاد العام التونسي للشغل من الحضور بلجنة الاجور وسائر اللجان الاستشارية للشؤون الاجتماعية والاقتصادية

- يفضحون لدى الراي العام بصفة عامة ولدى طبقات الشغالين خاصة الموقف المخزي الشنيع الذي اتخذته بعض السلط العليا التي لا هم لها إلّا تفريق الطبقات العاملة التونسية بدعوى الخطر على الامن العام الاجتماعي ليقع مس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهاته البلاد

- كما انهم يعلنون الى اللاجناية المنظمة الاجتماعية (الوستيتي) بمناسبة الحوادث الدامية الاخيرة

- ويحتجون ضد ايقاف الاخ الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي بصفاقس ويعبرون له بهاته المناسبة عن كامل تقديرهم وتعاضدهم مع الرجاء ان يمن الله عليه بالشفاء العاجل

- ويطالبون بكل الحاح سراحه حالا وسراح جميع الاخوان الذين وقع ايقافهم بمناسبة اضراب يومى ٤ و٥ اوت ١٩٤٧

كما يطالبون بتخويل استئناف العمل حالا لجميع العملة الذين وقع رفتهم او ايقافهم بمناسبة الاضراب العام الاخير

- ويعتبرون هذا الموقف كمس للحريات النقابية وحق الاضراب المعترف به من طرف القانون

- يعربون عن كامل تعاضدهم الفعلي لعائلات المنكوبين الذين ذهبوا ضحية القمع بمناسبة اضراب يومي ٤ و٥ اوت الجاري

- ويطالبون بتخويل حق النيابة لممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل بجميع اللجان الاقتصادية والاجتماعية ذلك الحق الذي سلب منهم بدون موجب شرعي ويعتقدون ان حضور هؤلاء النواب ضروري لابلاغ صوت المنخرطين بالاتحاد العام التونسي للشغل للمراجع العليا

- يرون ان منع منظمة نقابية تونسية من حق التمثيل بهاته اللجان هو مس من الذاتية التونسية

- كما انهم يعتبرون ان جميع المقررات التي تصدر من هاته اللجان من غير مشاركة نواب الاتحاد العام التونسي الشغل ملغاة غير شرعية

- يلاحظون بمزيد السرور نجاح الاضراب العام بكامل البلاد التونسية كما انهم يقدرون الرصانة والانقياد الذين برهن عنهما الشغالون المضربون

- يسجلون بكامل الارتياح انخراط ثلاثمائة عامل بسلك الاتحاد العام التونسي للشغل بعد حوادث الاضراب وذلك دليل قاطع على ثقة الطبقات العاملة في منظمتنا القومية العتيدة

- يؤيدون اللجنة الادارية للاتحاد العام في جميع تدخلاتها ومجهوداتها للدفاع عن حقوق الشغالين

- يحيون جميع الشغالين بالقطر التونسي من غير فرق في الجنسية والمعتقد ان ينضموا للمؤسسة التونسية التي برهنت اخيرا عن مقدرتها في الكفاح النقابي وتجنب جميع انواع الاغراء الشنيع

لمـاذا نطـالب

بالغاء الحكم العسكري

كان يوم ١٥ الجاري موعد عقد اجتماع نقابي عام ببلد قبلي مرخص فيه من رئيس الجهة السادسة بقابس وتوجه وفد متركب من الاخوان الصحبي فرحات والطاهر بوعبد الله والحاج محمود الجنزوري للبلد المذكور واثر وصوله قابل رئيس المركز للامور الاهلية (بالنيابة) وهو القابض المترجم (لانجيلا) وبالمفاهمة معه عين له الوفد مكان الاجتماع وهو (مقهى بوسط السوق) بعد المفاهمة مع صاحبها وموافقته على عقد الاجتماع بها لكن ما راعنا إلّا والسيد الضابط الصغير يبعث اعوانه (المخازنية اصحاب البرنس الازرق) طول البلاد وعرضها يتهددون اصحاب المحلات الخاصة والعامة بان كل من يمكن وفد الاتحاد من عقد الاجتماع في هذا اليوم إلّا ويكون نصيبه العقاب والانتقام - وفعلا طفنا على اصحاب المحلات جميعا فلم نتحصل على مكان نعقد فيه اجتماعنا - فرجعنا الى السيد الضابط واعلمناه باننا سنعقد الاجتماع بالمدرسة العتيقة الملاصقة لجامع البلد فابى السيد الضابط معللا اولا بان المدرسة من الاماكن المحترمة ولا يجوز عقد الاجتماع فيها فلما حاججناه بان هاته المدرسة مرخص فيها للسكنى حتى للاجانب فيما مضى ومازالت الحد الان مسكونة من بعض الاعراب (اقارب الباش شاوش علي المرزوقي) ورغم هذا كله فانه اصر على منعنا من عقد الاجتماع بالمدرسة وطلبنا منه عندئذ ان نعقد الاجتماع ببقعة من الارض على ملك ادارة البريد محاطة ببناء قصير من الحجارة فاصر ايضا على المنع فما وسعنا والحالة تلك ازاء اصرار هذا الضابط الصغير - إلا ان نتوجه لادارة البريد ونبرق محتجين لكل من رئيس الجهة والى نفس الضابط والى الاتحاد العام التونسي للشغل بعد ان اعتذرنا لمن بقي من السكان ينتظرون عقد الاجتماع بانه تعذر علينا ايجاد محل وعلى كل حال فاننا اخرنا الاجتماع لوقت آخر ريثما نسعى في ايجاد المحل المناسب - فما كان من الضابط الصغير بعد ان سمع اننا احتججنا على منعه ايانا من عقد الاجتماع إلّا ان بعث الى كاتب الاتحاد الجهوي بقابس والى الاخ الصحبي فرحات وحرر محضرا ايضا ضد الاخير بدعوى انه عقد اجتماعا عاما بدون رخصة فاجبناه اننا لم نعقد اي اجتماع لاننا نقدر القوانين ونحترمها وغاية ما في الامر اننا اعتذرنا لنحو العشرين شخصا بعدم امكان عقد الاجتماع في هذا اليوم وطلبنا منهم التفرق من حول سيارتنا لانهم كانوا مصطفين حولها والغريب ان السيد الضابط رخص في عقد اجتماع بالمدرسة المتحدث عنها للكاتب العام لاتحاد الصنايعية وصغار التجار في نفس اليوم وفعلا عقد الاجتماع بها بمحضر ممثل السلطة الرسمي وهو الباش شاوش غير ان الحاكم لما تورط في القضية بالمنع لوفد الاتحاد من عقد الاجتماع فيها بعد ان رخص لاتحاد الصنايعية بعث اخيرا لكاتب اتحاد الصنايعية وحرر ضده محضرا ايضا بدعوى انه عقد الاجتماع خفية فهاته الاعمال انما تدل دلالة واضحة على ان بعض السلط العسكرية بالجنوب التي لها غاية واضحة جلية نحو النقابيين وانها تسعى خلافا لما يصرح به رئيس الجهة والمقيم العام لعرقلة مساعينا واظهارنا بمظهر الضعف في نظر السكان وبناء على ذلك فقد اجتمعت هيئة الاتحاد الجهوي بقابس يوم ١٦ الجاري ونظرت في الامر وقررت القيام بالاحتجاج الصارم على هذا الصنيع الممقوت ووجهت برقيات احتجاج الى كل من المقيم العام ورئيس الجهة بقابس والاتحاد العام التونسي للشغل مطالبة بفتح بحث نزيه ومطالبة المتسبب في منع اجتماعنا النقابي العام بالمدرسة بعد ان رخص فيه رئيس الجهة السادسة

وقد لفت الاتحاد العام انظار السفير الى هذه التصرفات الشاذة وطلب منه جعل حد لهذه التاويلات الغريبة التي يعمد اليها بعض ممثلي السلط بالافاق معاكسة للسياسة التي يعلن عنها المقيم العام والتي تعترف ولو مبدئيا بحق التونسيين الطبيعي في التكتل والدفاع عن مصالحهم المشروعة وانا لجواب جنابه منتظرون وسيرجع وفدنا الى قبلي وسيعقد اجتماعه النقابي في نقطة من الارض التي يحكمها الشاب اللطيف الم. «لنجلا» الذي نرجو له رقيا عاجلا في الميدان العسكري حتى يترك تلك الجهة التي ارهقها كثيرون من امثاله الى ميدان اوسع وعمل اشرف

الكاتب العام
الطاهر بوعبد الله

الاتحاد العام بباريس

لقد اهتزت جميع الاوساط بالقطر التونسي وخارجه ونقلت الصحف شتى الاخبار وتحدث كل الناس عن الاضراب العام واسبابه ونتائجه

فكان الفكر العام في تشويش واضطراب لما في نقل الاخبار من تحيز وغلط وسوء نية احيانا .... حتى ان الكثير ظنوا ان الاضراب العام الذي قرره الاتحاد العام هو عبارة عن نشوب الثورة بالشمال الافريقي بعد الهند الصيني ومدغشقر ... لا اكثر ولا اقل !

وهذا ما الجأ الحكومة لاستعمال القوات العسكرية

وهذا ما اجبرها اخيرا على تعزيز تلك القوات باستجلاب فرق جديدة من فرنسا لتوجيهها حالا الى صفاقس اي الى ساحة الميدان...!

فكما قام الاتحاد العام برد جميع الهجومات في الداخل وذلك بنشر البيانات المفصلة عن اسباب الاضراب والحوادث الدامية التي وقعت بجبل الجلود وبصفاقس رأى الاتحاد من الواجب ان يطلع الرأي العام الخارجي على حقيقة الامر من جميع نواحيه حتى يكون الجميع على بينة تامة من المسألة

ولهذا الغرض فقد كلف الاتحاد العام الاخوان محمود الخياري كاهية الكاتب العام للاتحاد والطاهر عميرة كاتبا للهيئة الادارية بالقيام بهاته المهمة بباريس وسيعقد الاخوان المذكوران بباريس ندوة صحفية للصحافة الفرنسية والخارجية كما سيقومان بعقد اجتماع عام للاتصال المباشر بالرأي العام الفرنسي لهذا الغرض

ومما لا شك فيه ان مندوبي الاتحاد العام سيسمعان صوته كما يجب حتى يحق الحق ويبطل الباطل ان الباطل كان زهوقا

كفى تدجيلا

ان الوستيتي تحاول ان تغطي الحقيقة وان تتظاهر بالدفاع عن الاتحاد العام التونسي للشغل ضد هجومات الحكومة وهي تحاول كذلك اقناع الراي العام بانها قد عبرت عن احتجاجها لعدم استدعاء اتحادنا باللجان الاستشارية وذلك بالامتناع عن تعيين من ينوبها بتلك اللجان عوضا عن نائبي الاتحاد.

ولكن نلاحظ في البلاغات الرسمية الصادرة عن السفارة العامة وحتى عن مجلس الوزراء الاخير ان العملة الغير المضربين ومنظمة الوستيتي نفسها قد طلبوا من الحكومة استعمال القوات المسلحة لحماية حرية الشغل

كما ان السلطة المسؤولة اكدت لنا ان الامر الذي الجأها الى ارسال القوات المسلحة لقمع اضراب جبل الجلود هو المطلب الملح الموجه لها من طرف منظمة الوستيتي

نريد أن نعرف هل هذا صحيح ؟

فان كان ذلك حقيقة فكيف يمكن لمنظمة ان تستنكر على حسن نية اعمال الجند بعد ما طلبت بنفسها تداخل هذا الجند ؟

واذا كان ذلك غير موجود فعلى الوستيتي بتكذيب ما نسب اليها .... ونحن في الانتظار !

مطبعة التليلي ١٩ نهج المفتي - تونس

النشاط النقابي

الاتحاد الجهوي بماطر

يحتج ... ويؤيد

ان قضية الاتحاد العام التونسي للشغل في جميع اطوارها من حيث النضال والكفاح المبنيان على اساس الروية والتبصر والعمل في دائرة النظام والقانون لفائدة العملة قد اصبحت معروفة لا في تونس فحسب بل وحتى في سائر انحاء المعمورة ولكن الراسمالية الظالمة الغشومة التي لا تزال صاحبة الهيمنة والنفوذ المطلق في بلادنا. لا تريد ان تخفض من حدتها وتكسر من شوكتها امام حق العامل التونسي الذي رفع صوته بواسطة منظمة قانونية للمطالبة بحقه كاملا لا اكثر ولا اقل

فبعد المحاولات العديدة للقضاء على منظمة العمال التونسيين بطرق الدعايات والاراجيف للحط من قيمة قادتها والقدح في نزاهتهم واخلاصهم. تعمد الراسمالية الغاشمة الى حد القوة والسيف لخلق الرعب وبذر بذور الفزع والخوف بين صفوف العملة لينفروا من منظمتهم العتيدة التي عرفت تجمعهم وتناضل عن حقهم

وما درى الراسماليون ان تلك الوسائل الغاشمة لا تعبر الا على شراسة الاخلاق. وقبح النفس وانحطاطها امام المروءة والفضيلة وعلو الهمة التي تحلت بها طبقة العمال في المطالبة بحق شرعي لا ينكره الا من نزلت به الشراهة في مزالق الدرك بين طبقات الجموع البشرية. والا فكيف يعقل ان منظمة نقابية معترفا بها بين سائر المنظمات الاجتماعية تقرر الاضراب عن العمل منذ غرة جوان المنصرم ثم تقوم بتنفيذه يوم ٤ اوت بعد اتخاذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة في مثل هذا الشان. تجاب عن ذلك من طرف القوة المسلحة بالقتل والفتك عوض اجابتها بالتمتع بحق الاجر الادنى ...

الا ان هذه الوسائل لم يعد لها من مبرر في امة عرفت كيف تجمع صفها وتوحد كلمتها للنضال عن حقها السليب بطرق سلمية شريفة وان تلك الوسائل البربرية الماكرة لا تزيد هذا الشعب الا قوة في الايمان بحقه الذي لا تصده عن التشبث به قوة الحديد والنار

هذا وان الاتحاد المحلي بماطر التابع للاتحاد العام التونسي للشغل يحتج على موقف الكاتب العام للحكومة ضد بعض اعضاء الهيئة العليا للاجور من ممثلي الاتحاد العام وتحديه الاوامر العليه في هذا الصدد

كما ان الاتحاد المحلي بماطر يؤيد بعد ذلك هيئة الاتحاد العام التونسي للشغل في جميع مواقفه وفيما يتخذه من المقررات لفايدة طبقة العمال التي سيكتب لها الفوز في النهاية وهي المنتصرة ان شاء الله

جامعة عملة ومستخدمي المخابز بالبلاد التونسية

ان عملة ومستخدمي المخابز بالبلاد التونسية المجتمعين يوم ٢٤ اوت على الساعة العاشرة والنصف بدار الاتحاد العام التونسي للشغل يحققون لاخوانهم ضحايا صفاقس تضامنهم الفعال ويحتجون بمنتهى الصرامة ضد الاقطاعين بشركة صفاقس قفصة الذين يقومون بتحريش مجرم ضد العمال

وهم يفضحون كذلك موقف الوستيتي الغير النقابي الذي ساعد الرجعية على الهيمنة ضد حركة الاضراب التي كانت جارية في نظام وهدو تامين

ويحتجون ايضا ضد الكتابة العامة التي تتجاهل الاوامر العلية واهمية الاتحاد العام التونسي للشغل فاقصته بصورة استبدادية عن اللجان الاجتماعية والاقتصادية

ويعجبون من عدم وجود ادنى نفوذ للوزارة التونسية في جميع هاته القرارات الخطيرة التي اتخذت في الايام الاخيرة

ويطالبون حالا بمراجعة هاته السياسة المضرة برفاهية الشغالين والامن الاجتماعي

المهدية

ملوك الطوائف والعملة

تتغطرس السلطة المحلية ببلد المهدية فتخرق القوانين وتامر بما يمليه عليها الهوى وهكذا نرى السيد القائد والسيد المراقب يأمران ويقرر ان حبس عملة البادية لا لشيء سوى انهم مضربون اضرابا قانونيا طالبين الاتصال بحقوق وعدتهم بها هذه السلطة المتغطرسة منذ اشهر -

واننا نحتج احتجاجا صارما ضد سلوك هذه السلطة المستبدة التي تسخر من القوانين ومن حقوق العملة ونضع السيد القائد رئيس المجلس البلدي أمام مسؤلياته ونذكره بواجباته -

ومن مكائده انه سجن العملة عند منتصف النهار وتغيب عن الادارة والحال انه يجب عليه ان يكون بها حتى الساعة الثانية والنصف بعد الزوال وهكذا منع تدخل نواب الاتحاد العام التونسي للشغل للسلطة العليا وذهب يجمع البطالين ويجبرهم على العمل مكان عملة البلدية ويهددهم بالسجن ان هم رفضوا ثم تولى بنفسه مهمة ..... مراقبتهم في جمع القاذورات ورفع الاوساخ ....

نائب الاتحاد الجهوي

سعيد المبروك

الاتحاد المحلي بسوق الاربعاء

وقع تشكيل الاتحاد المحلي بسوق الاربعاء على الصورة الاتيه

الكاتب العام	مولدي عموشي
كاهيته	محمد بن حسن الحسناوي
امين المال	الطاهر بن مصطفى
كاهيته	محمد بن بلقاسم
حافظ اوراق	يونس الاوغ
مراقب	الحاج محمد مزيان
عضو	علي بن رحيم
«	العربي الدخيلي
«	حمادي بن وناس
«	الحسين بن الرزقي

الاتحاد الجهوي بالكاف

يحتج ... ويؤيد

اجتمعت هيئة الاتحاد الجهوي بالكاف اثر حادث منع نواب الاتحاد العام التونسي للشغل من الحضور في اجتماع اللجنة المركزية للاجور المنعقد يوم ٢٠ اوت ١٩٤٧ بتونس - وبعد النظر في هذا التعدي الفاحش على حقوق الثمانين الف عامل المنخرطين في منظمتنا النقابية القومية قررت ان ترسل الاحتجاج التالي الى كل من دولة الوزير الاكبر ومعالي وزير الشغل والى الراي العام هذا نصه -

ان هيئة الاتحاد الجهوي بالكاف تحتج بصرامة ضد تصرفات الادارة المخالف لكل قانون وتصاب الحكومة مرة ثانية في موقفها ضد منظمتنا النقابية بمنع نائبيها الرسميين من المشاركة في اعمال اللجنة المركزية للاجور بواسطة قرار استبدادي لامبرر له -

كما انها تعاضد الاتحاد العام تمام المعاضدة في عدم الاعتراف بكل المقرارات والبلاغات التي يتخذ او تصدر عن اللجنة بدون مشاركته الرسميه فيها -

عن الهيئة الادارية

الكاتب العام

نقابة عملة الرصيف بتونس حلق الوادي

بلاغ

ان عملة الرصيف المجتمعين بدار الاتحاد العام التونسي للشغل يوم ٢٤ اوت على الساعة السادسة مساء - بعد ان تاملوا في الحالة الراهنة ومن النشاط النقابي الذي ينتشر كل يوم ويتسع يحيون الارواح الطاهرة والضحايا البريئة الذين استشهدوا بصفاقس ويحققون تضامنهم الاخوى الفعال معهم

ويحتجون بكل غضب ضد التحريش الرجعي الذى كان ضحيته العمال من مقاتل بلا مبررو ايقافات استبدادية واطراد متكاثر وتهاون واشتراك في الجريمة من طرف السلط ومناورات التقسيم والاستثمار والاتهامات الكاذبة والاعتداءات الاستبدادية التي لا مبرر لها الموجهة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يراد خنقه للقضاء عليه ولكنها محاولات فاشلة ويطالبون بانتهاج سياسة اجتماعية قومية عملية ومحايدة تراعي حقوق الشغالين ولا تعترض رفاهيتهم وامنهم الاجتماعي

الاتحاد الجهوي بقفصة

لائحة

ان اللجنة الادارية للاتحاد الجهوي بقفصة وفرع الجامعة التونسية للموظفين وقادة النقابات المجتمعين يوم ١٤ من الجاري بنادي الاتحاد الجهوي تحت رئاسة الاخ المختار الاجري بعد استماعهم الى ما عرضه الكاتب العام ونواب النقابات فيما يتعلق باسباب اضراب يومي ٤ و ٥ اوت وسيره ونتائجه بالنسبة لجهة قفصة خاصة والبلاد التونسية عامة

— يسجلون النجاح التام للاضراب ويؤيدون موقف الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل بالتضامن التام مع جميع الحركة

— يأسفون لحوادث صفاقس الدامية ويحملون مسؤليتها على السلطة وحدها

— ينحنون بخشوع امام الضحايا التي سقطت برصاص الاستعمار والراسمالي المجرم ويقدمون لعائلاتهم احر تعازيهم

— كما يتمنون شفاء عاجلا للجرحى ويدعون جميع العملة الى التضامن الفعلي مع المكوبين

ويلاحظون بان مجزرة صفاقس ما هي الا جزء من المؤامرة الواسعة النطاق التي حيكت ضد الاتحاد العام التونسي للشغل ونقاباته بمناسبة الاضراب الاخير

ويلفتون نظر الراي العام بان هاته المؤامرة التي اخفقت بجهة قفصة بفضل تبصر القادة وتفهم الم. فاقتير المراقب المدني قد تجلت اثناء الاضراب في الحوادث التالية :

١) الحريق الذي نشب في مستودع البارود بام العرائس

٢) ردم مستودع شحن الفسفاط بالرديف

٣) اكتشاف المفرقع بالسكة الحديدية بمنجم المضيلة

٤) طلب مدير منجم المتلوي من السلطة استعمال القوة

٥) التاويل الكاذب لحادث سيارة بسيط بث عمدا بدعوى وان صاحبيه هما من حراس الاضراب

ويلفتون نظر الراي العام الى ان الاتحاد الجهوي قد اظهر براءته التامة من هذه العمليات التخريبية المثيرة للحوادث ويحتجون ضد الاضطهادات المتنوعة التي لا زالت تلحق ظلما باخواننا بشركة صفاقس قفصة الجائرة

ويدعون ازاء هذه الاثارات جميع العملة الى الاستمرار بهدو وتبصر في العمل لتحقيق اهدافهم السامية

الكاتب العام

احمد التليلي

الاتحاد الجهوي بقابس

الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي بقابس باسم اثنى عشر الف نقابي بالجنوب التونسي تستنكر وتستفضع الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها عدد وفير بين قتلى وجرحى من اخواننا والمضربين يوم ٥ اوت ١٩٤٧ بمدينة صفاقس تحتج بكل صرامة ضد استعمال القوة المسلحة مع مضربين عزل يطالبون بتحسين حالتهم المادية بصفة قانونية - وترى ان هذا الحادث الفضيع انما تحمل عواقبه ومسؤليته على السلط المحلية اذ ان التجاءها الى القوة المسلحة بدون سابق انذار قانوني للعملة لسوء نيتها ولجعل حياة النقابيين في خطر - كما ان الهيئة تحتج بكل صرامة ايضا على التصريحات التي جاءت بالبلاغات الرسمية الصادرة من السلط العليا اثر حوادث القتل والتي تشير فيها الى كون الاتحاد العام التونسي للشغل انما صار يعمل لغرض غير نقابي وترى ان هذا التصريح الرسمي انما يؤيد اقوال وتصريحات الرجعيين وصحفهم الذين يخدمون ركاب الاستعمار ويظهرون الفرح والشماته لوسائل تقتيل العملة التونسيين - كما تحتج الهيئة وتستنكر التصريحات الصادرة من الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات لوي صيان وترى ان هذا الشخص المسؤول انما انتصب خصما للاتحاد وداعية للمنظمة المعاديه (الوستيتي) في آن واحد وكان من واجبه كمسؤول عن الحركة النقابية العالمية ان لا يدخل هذا المضيق المخيف وفي النهاية توجه نداءنا للضمير العالمي الحر لتاييد قضية الشغالين التونسيين ونطالب باجراء الابحاث النزيهة وضبط المسؤلية ضد من اذن بتقتيل العمله المساكين الذين ذهبوا ضحية العسف والجور والاستعمار الشنيع في هذا القطر المنكوب وتترحم على روح الشهداء وتتمنى الشفاء العاجل لبقية الجرحى وعلى راسهم قائد الحركة النقابية بصفاقس الاخ الحبيب عاشور مع استرجاع حريته الشخصيه ليعود للكفاح النقابي احسن من ذي قبل تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل عن الهيئة الادارية

الكاتب العام

لائحة

ان عملة الفلاحة بجهة الجديدة المجتمعين في الجلسة العامة يوم الاحد ٢٤ اوت بعد الاطلاع على حالة العملة التعسة من جميع النواحي والتهاون وتعديات الفاحشة المتوحشة الظالمة على حقوق العملة الشرعية الحيوية والتهم الباطلة الموجهة ضد الاتحاد العام يحتجون بكل صرامة ضد تلك التعديات والتهم ويعلنون تمام تضامنهم مع الاتحاد العام وتمام استعدادهم للمثابرة الثابتة في الكفاح النقابي حتى تتحصل الطبقة الشغالة بكافة حقوقها وسعادتها وحريتها

وليحيى الاتحاد لسعادة العمال

فرع حمام الانف

بلاغ

ان عملة حمام الانف وجهاتها (بناء - بلدية اشغال عامة - فلاحة - نقل - الخ ... للمجتمعين يوم ٢٤ اوت يحيون بكل خشوع الضحايا البريئة الذين سقطوا شهداء التهجم الوحشي بصفاقس ويحققون لعائلات اخوانهم الضحايا القتلى والجرحى تضامنهم الفعال - ويحتجون بكل غضب ضد التحريش والمناورات الموجهة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل والاتهامات التي ظهر زورها وكذبها ومنع اتحادهما من طرف كاهية الكاتب العام للحكومة التونسيه من ان يشارك في اجتماعات لجنتي الاجور والشغل حضور لابد منه لتحسين حالة الشغالين فكان اجتماع هاتين اللجنتين بتركيبهما المزور بدون مفعول ولذلك وجبت اعادته .

وامام هذه الحقيقة الواضحة يطالبون السلط العليا بمراجعة هذا الامر الهام وحماية مطالب الشغالين الشرعية وحماية سلامهم الاجتماعي ويحققون للهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل ثقتهم التامة فيها وتاييدهم الكامل لها

نقابة بائعي الصحف

بلاغ

عقد الاخوان بائعو الصحف اجتماعا عاما يوم ٢٤ اوت ١٩٤٧ بدار الاتحاد العام التونسي للشغل - وبعد التامل في الحركة النقابية انتخبوا من بينهم مجلسهم النقابي كما يلي :

الكاتب العام	محمد بن الناصر
كاهية اول	ابراهيم بوكسرة
كاهية ثاني	سليمان بن عطية
امين مال	بلقاسم بن محمد
كاهيته	احمد بن دعدع
حافظ اوراق	محمد بوكسرة

الاعضاء :

عمر رزوق - الفاضل بن بلقاسم - بلقاسم بن عطيه

اطلاق المساجين وارجاع المطردين من العملة

ذهبت احلامهم سدى

تبرهن كافة المنظمات التابعة للاتحاد العام على نشاط وعلى حيوية تدل على ما للنقابيين من ثقة متناهيه في مستقبل حركتهم وفي ازدهار اتحادهم العتيد الذي يكافح ويضحي في سبيل مصلحة الطبقة العاملة .

ظنت الرجعية الراسمالية ان الاتحاد العام قد وقع القضاء عليه ولكن ذهبت احلامهم سدى ! فاصبح الاتحاد اقوى من ذي قبل وذلك بفضل تكتل العمال واتحادهم وثقتهم الموضوعة في منظمتهم القومية فما كاد ينتهي الاضراب حتى اخذت النقابات والاتحادات وكافة الفروع تستانف الاجتماعات وتدرس الحالة من جميع نواحيها وتجدد ثقتها للاتحاد العام الذي لم يزل في سيره الحثيث نحو التقدم الاجتماعي المنشود

وبدون تخصيص فان نشاط حركتنا المتزايد يتدفق من جميع الجهات وزحام الصفوف يجعلنا ننظر بعين الثقة في مستقبلنا الاجتماعي فهذه العاصمة بكافة فروعها تقوم بالاعمال الجبارة لمجابهة كل الصعوبات وتذليل العراقيل

فهذا فرع حمام الانف يقيم اجتماعا عاما لا نظير له بعد خيبة الوستيتي بنفس المركز .

وهذا حلق الوادي ينضم الى الاتحاد ويحتفل بذلك الانضمام ويعقد اجتماعا رهيبا لم يعرفه من قبل وهذه الجديدة وهذه مناجم الوديان تجتمع بدورها وتكتل صفوفها

وهذا اتحاد بنزرت يجدد هيأته الادارية في مؤتمر شاركت فيه تسعة عشر نقابة

وهذا اتحاد نابل يعقد مؤتمرا لتجديد هيأته بسبب وفاة قائده المأسوف عليه المرحوم محمد الغلوسي وهذه مناجم الجنوب تظهر نشاطا عظيما بعقد اجتماعات بجميع المراكز وتحرز على نجاح لا مثيل له وهذا اتحاد الجنوب يأخذ اوفر نصيب في الميدان ويبرهن على اخلاص لقضيتنا لا يفوقه اخلاص اما صفاقس الباكيه الحزينة فقد يقوم عما لها باقامة الدليل القطعي على ان الزوابع والفجائع لا تنقص من عزيمتها ولا من ارادتها التي لم تزل تتحق بالرغم عن اغراض المغرضين .

اما عاصمة الساحل الكريمة فقد ساهمت في المعركة بصفة تشرفها وهي تستمر في اعمالها المثمرة ودفاعها المستميت على العمال ضد المستثمرين اما القيروان اما اتحاد الكاف وجهته الشاسعة بمناجمها ومناطقها الفلاحيه وغيرها اما جربه وتوزر اما جهة باجه الفلاحيه اما فريفيل الصناعية فهي تكرر الاجتماعات وتواصل الاحتجاجات وتقوم بالواجب المفروض على احسن وجه .

وباختصار فان منظمة كهذه ذات النشاط المتجدد والاخلاص المتناهي والضمير الطاهر والعزيمة الثابتة والايمان الراسخ في نجاح القضيه والثقة في المستقبل والانقطاع للصالح العام ..... كيف يمكن ان تموت ؟

فليحي الاتحاد !!

آخر لحظة

ان قرار بلدية صفاقس القاضي برفت ١٤٧ من العمله و٢٤ حارسا سوف لا يقع تنفيذه وسيبقى كافة العمله في شغلهم ريثما تنظر الحكومه في شأن هاته القضية من الناحية الماليه وستجتمع يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ لجنة مشتركة لدرس المشكلة

الاتحاد المحلي بسوق الاربعاء

احتجاج

ان هيأة سوق الاربعاء للنقابة المحلية تحتج ضدا لاعمال الوحشية والدماء المراقة هدرا تملا الطرقات ظلما وعدوانا بصفاقس بكل ما لديها من اصرامة حيث ان استعمال السلاح ضد عملة ضعفاء طالبين ضروريات الحياة لا يليق ولا يقبل البتة ان هاته الاجراءات الاليمة لا تزيد التونسي الانفورا علمنا من خطاب المقيم العام م. مونص انه يسعى في التحصيل على وداد الشعب التونسي فهل بمثل هذا يحصل عليه ...

الكاتب العام المولدي عموشي

حياة العمال بالمناجم

جولة نقابية بمناجم الجنوب

ان حركتنا النقابية في ازهار ونمو مستمر ويبرهن جنود الاتحاد عن حيوية ونضوج نقابيين عظيمين وقد عقدت اجتماعات عامة بالمناجم حيث يقوم الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقفصة بجولة نقابية هامة ففي يوم ٢٧ اوت على السادسة مساء عقد اجتماع عظيم بمنجم ام العرائس رغم العراقيل والصعوبات التي كونتها المراقبة المدنية واثر الاجتماع غص محل الاتحاد هناك بالعملة وسجل سبعون انخراطا جديدا في سلك اتحادنا هناك بالعملة وسجل سبعون انخراطا جديدا في سلك اتحادنا وذلك انتصارا يبشر بالخير

وفي يوم ٢٨ اوت على السادسة مساء اجتمع عملة منجم الرديف على قارعة الطريق وكان الاقبال عظيما برهن فيه الشغالون عن حيويتهم وفي يوم ٢١ اوت على السادسة مساء ايضا عقد اجتماع عظيم لعملة منجم المضيلة واستمع جميع العملة الى خطب القادة النقابيين بكل اهتمام وفي يوم الاحد ٣١ اوت اجتمع عملة منجم المتلوي وكان الاقبال خارقا للعادة حيث ظهرت قوة الاتحاد الجبارة وكان الجو ملؤه العزيمة الثابتة والايمان القوي وهتف الجمع بحياة الاتحاد

ولازالت الرحلة مستمرة وسنوافيكم في عددنا المقبل بتفاصيل بقية اعمالها

احمد التليلي

الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقفصة

الجامعة التونسية لعملة المناجم

اعمال مذمومة - ودعيات كاذبة

يقوم قواد (الوستيتي) بعدما اغلقوا ابواب نواديهم بفتحها من جديد في بعض البقاع لا لفائدة العملة ولكن لفوائد خاصة بهم مثلا ففي جبل المضيله فانهم اشتروا باموال العملة الباقية عندهم « راديو » وجعلوه في ايديهم الذي يبيعون فيه المبردات والخمور وهو الان مقهي باتم الكلمة واما في ام العرائس فهو كمحل حلاق وللعب « الديمينو » وفي المتلوي فائدتهم كلها في بيع عشرة اعداد من « الطليعة » وبقيتهم في تراكن المقاهي وعندما تاخذبهم « الزطلة » يقومون بتحشيد ما بقي لهم في كل جهة من المتجاهلين والمغرورين ويدجلون عليهم بقولهم بان الاتحاد العام اضمحل وزعماءه في السجون او مبعدون والوستيتي هي التي تحصلت على الزيادات في الاجور وجميع الحقوق وغير ذلك من اكاذيبهم المعتادة ولكن خاب ظنهم فالاتحاد العام لازال قويا وازداد قوة اكثر من ذي قبل لانه قد اكتسب حقوق جميع العملة وسجل في تاريخ حركته دماء رجاله المخلصين ايها العمال لا تغتروا بدعايات المذبذبين المنافقين والتفوا حول اتحادكم العتيد بعزيمة ثابته واخلاص تام

وحكموا ضمائركم ولو لحظة ستجدون لتلك المنظمه الغبية من الصفات المذمومه . كالخيانة والغدر والتضليل والكذب فلا نقدر على حصره فبهذا الصنيع قد خابت « الوستيتي » في جميع الميادين وبهذه الخيانه بان بالكاشف للجميع مواقفها الشنيعه والان نشرها بالاضمحلال لنهائي في القريب العاجل ونحاسبها على ما سجل لها التريخ من الاعمال

الكاتب العام محمد بن نصر الماحب

بعد الخيانة

والغدر والتضليل

واستمروا في مشاركتهم بالاجتماع بالرغم عن تغيب نواب الاتحاد العام ونائب الكارتيل الذي كان احتجاجه صادقا وفعالا

ونذكر ان «الوستيتي» تراجعت مرة اخرى وغيرت موقفها مرة اخرى واظهرت سوء نيتها مرة اخرى وفضحت نفسها مرة اخرى وكشفت عن حقيقة امرها وعن تدجيلها وخزعبلاتها مرة اخرى واليكم افعالها الاخيرة :

اجتمعت لجنة نظام الشغل بالرصيف يوم ٢٦ اوت وكان في عزم ادارة الاشغال العامة عدم استدعاء نائب الاتحاد العام تطبيقا للاوامر الصادرة له من رؤسائه في اعتبار الاتحاد العام كمنظمة غير نقابية ولكن بعد ما وقف الاتحاد العام مدافعا على حقوقه وعلى حقوق نقابة عملة الرصيف التابعة له تمكن جناب وزير الشغل من تحقيق مشاركة ممثل حركتنا باللجنة المذكورة .

ولكن عند انعقاد الجلسة تقدم الرفيق قوبران وصرح على لسان منظمته «الوستيتي» انه لا يقبل مشاركة نائب الاتحاد بهاته اللجنة وبارح قاعة الجلسة ومعه نواب النقابة لعملة الرصيف التابعة له

وكان ذلك كافيا لفض الجلسة وعدم استمرار العمل ! فاذا كانت «الوستيتي» تحتج من جهة على عدم حضور الاتحاد بلجنة الشغل العليا فكيف تحتج من جهة اخرى على تمثيله بلجنة تنظيم الشغل بالرصيف ؟

واذا كان عدم حضور الاتحاد بلجنة الشغل العليا وانسحاب نائب الكارتيل ونائب النقابات المسيحية لم يتسبب في توقيف اعمال تلك اللجنة فكيف تتوقف لجنة الرصيف بمجرد انسحاب نواب الوستيتي ؟

انها لمؤامرة ترمي اولا الى التمادي في الضغط على الاتحاد وثانيا الى ابطال مفعول تدخل الوزارة التونسية التي سعت لفائدة حضورنا بلجنة الرصيف

ولذلك دبرت هاته المكيدة لابطال العمل بهاته اللجنة بعد انتصارنا على المنظمة الاخرى وعلى ادارة الاشغال العامة في مسالة المشاركة ولكن لن تجد الوستيتي مفرا من سخط كافة العمال عن مواقفها الدنيئة الخبيثة واين المهرب من محاسبة التاريخ الذي لا يرحم ؟ وان عاقبة الخيانة الاضمحلال المحقق ...

من مهازل تسيير الدواليب الادارية ببلادنا

فنحن اذا نريد ان نعرف هل ان اعتراف جلالة الملك واعتراف الوزراء باتحادنا العام لا يعد في نظر السادة المديرين للادارات التونسية كاعتراف رسمي او ان السادة المديرين الفرنسيين هم خارجون عن دائرة نفوذ صاحب البلاد ورئيس ديوان الوزارة المولى الوزير الاكبر وذلك لاتضاح الحالة ليس إلّا ولاننا كمنظمة نقابية تونسية قومية يكفينا الاعتراف بنا ممن يمثل بهاته البلاد الذاتية التونسية .

واذا كان السادة المديرون للادارات لا يستطيعون ان يدركوا معنى هاته الغلطة العظيمة التي ارتكبوها تنفيذا لاوامر رؤسائهم المبنية على اعتبارات لم تقف ولو لحظة واحدة امام الحقيقة ودرس الواقع فان الاتحاد العام في غنى عنهم وعن اعترافهم وربما بهاته المناسبة تمكن الاتحاد العام في دائرة اعماله من اقرار السيادة والنفوذ للتونسيين

تقـــــرير

مرفوع الى سمو الباي المعظم حول الاضراب العام

والقمع الدامي بصفاقس والاجراءات الادارية المتخذة ضد اتحادنا

بمناسبة هذا الاضراب العام لما كانت قط وضعت حدا للاضراب بل لحرضت المضربين على المقاومة فموقفنا الشريف المنظم كان ينافي تماما هاته الافتراضات ولقد روعي في كل نقطة من البلاد اذذا الصارم في ملازمة الرصانة والهدو ملازمة تامة وذلك ماوقع فعلا بصورة لاتشوبها شائبة .

ولقد انهي ملف القضية الى العدالة وسوف ينجلي لامحالة نور الحقيقة ويضيء خبايا هذا الحادث الاسيف . ونحن نتمنى ان تقع عند وضوح المسؤوليات معاقبة المسببين في هاته المقتلة الشنيعة المهولة التى تسببت في قتل ٣١ منا واصابة ١٥٠ كذلك بجروح سوف تجعل الكثير منهم من السقطاء وان تجرى العدالة الحقة مجراها فيؤخذ كل مجرم بما ارتكبت يداه

واما نتيجة هذا الاضراب فلقد كانت

١ ـ اطراد او ايقاف مئات من العملة وذلك مخالفا لمبادى حق الاضراب الذي يضمن للمضرب عدم الاعتداء على عمله وكذلك فهو مخالف للتصريحات الرسمية التي اكدت وان لعملة الذين اضربوا لا يمكن بتاتا ان يحملوا مسؤولية الاضراب .

٢ ـ ابطل قسم الاخبار مامنح لاتحادنا من حق اذاعة مسامرة نقابية اسبوعية في حصة طولها ١٠ دقائق كسائر المنظمات النقابية الاخرى

٣ ـ ومن جهة اخرى فالادارة وخاصة الكتابة العامة للحكومة التونسية ابعدت اتحادنا العام عن التمثيل المقرر له باللجان الاستشارية في التشريع الاجتماعي

كلجنة الشغل العليا واللجنة المركزية لمراجعة الاجور ولجنة الاسعار ... الخ

فالاتحاد العام التونسي للشغل قد اقصي عن المناقشة والمشاركة في وضع الانظمة التي يتوقف عليها مستقبل الطبقة العاملة التي يمثلها باغلبية ساحقة لمجرد ان بحثا عدليا فتح ضد بعض مسيريه .

وكذلك وقع القيام باعمال منافية للاوامر العلية المعمول بها الان . ومن ذلك ان :

١) قرارا بتاريخ ١٩ اوت ١٩٤٧ من كاهية الكاتب العام للحكومة التونسية يحذف من لجنة الاجور عضوين من بين نواب العمال. ولقد اجتمعت هاته اللجنة فعلا يوم ٢٠ اوت وليس بها إلّا خمسة نواب من العملة عوضا عن سبعة كما ينص على ذلك الامر العلي المؤرخ في ١٩ جوان ١٩٤٧ ومن الملاحظ كذلك ان نائبين اخرين من نواب العملة قد خرجا من الجلسة وذلك احتجاجا على عدم مشروعية هذا العمل ومخالفته للقوانين وتضامنا مع اتحادنا لاقصاء نوابه بطريقة استبدادية وبذلك اجتمعت هاته اللجنة ولا يمثل العملة بها إلّا ثلاثة نواب عوضا عن سبعة

٢) وان لجنة الشغل العليا التي حدد الامر العلي الصادر في ٨ جويلية ١٩٤٧ عدد نواب العمال واصحاب رؤوس الاموال بها بسبعة اعضاء (وذلك عوضا عن العدد الذي كان معمولا به سابقا وهو اربعة) اجتمعت هاته اللجنة يوم ٢٢ اوت قبل ان يقع تعيين النواب السبعة ـ اذلم يصدر اي قرار في هذا الموضوع لحد كتابة هذا (١) وقد احتجت المنظمات الاخرى على هاته الحالة فبارح قاعة الاجتماع احد النواب من العاملة بحيث لم تتم إلّا باربعة نواب عوضا عن سبعة

٣) وان لجنة المراقبة والتوزيع ستجتمع يوم ٢٥ اوت حسب بلاغ الكتابة العامة المدرج يوم ٩ اوت الجاري

فالاتحاد العام له الحق في منصبين بهاته اللجنة ومن المحتمل ان يتم الاجتماع بدون مشاركتنا رغم كوننا لانعلم ان نصا قانونيا اتخذ في هذا الصدد .

ولقد قمنا بتقديم احترازاتنا كما يجب قانونيا ضد عدم صلوحية هاته الاجتماعات الغير القانونية

ونحن نحتج أكثر لوقوع مثل هاته التغييرات في اللجان الاستشارية بدون علم اوحتى استشارة وزارة الشغل كما يظهر

وان هاته الاجراءات الغير القانونية تتسبب في تعطيل السير الاعتيادي لهاته اللجان التي طالما كافح اتحادنا وتحصل على ارجاعها للعمل المحدثة من اجله وهو التامل في الحالة الاجتماعية التى تتطلب اصلاحات سريعة .

وان منع اتحادنا من المشاركة الحقيقية المباشرة في اعمال هاته اللجان معناه الاعتداء ومنع ثمانين الف عامل منخرط بمنظمتنا النقابية الكبرى من تبليغ صوتها ومعناه ايضا السير بمؤسستنا ببطء الى الهلاك .

واننا من جهتنا نحقق ان اتحادنا العام التونسي للشغل لم يقم منذ تكوينه باي عمل يتعدي النطاق الذي تعمل فيه المنظمات النقابية القومية كما جاءت به التشاريع المعمول بها بجميع بلدان الدنيا .

ونحن نرى لذلك ان الحكومة غير قادرة على اعتبار حركة اتحادنا النقابية (بصورة قانونية تعمل في نطاق آخر ولا شيء يسمح لها باتخاذ اجراءات تضييق على حرية عملها

هذا فضلا عن كون الامرين العليين المؤرخين في ١٩ جوان و٨ جويلية ١٩٤٧ كان هدفهما على الاخص الاعتراف الضمني بصبغة اتحادنا التمثيلية واقرار تسمية اعضاء الاتحاد العام التونسي للشغل بهاته اللجان الاجتماعية والاقتصادية يزيد هذا الاعتراف وضوحا

وذلك فاتحادنا يرفع صوته عاليا مطالبا بالتمتع بكامل حقوقه التي تخولها له القوانين المعمول بها حتى يمكن له ان يقوم بمهمته احسن قيام تلك المهمة التي هي : الدفاع عن المصالح المادية والادبية للطبقة العاملة .

الخلاصة

يظهر بالبيان الموجز السابق ـ الصبغة القانونية لاضراب يومي ٤ و٥ اوت وكذلك الهدو التام الذي رعاه المضربون .

وهو يوضح كذلك الصبغة المدبرة لحوادث صفاقس التي تكشف عن عزم الشركات الكبرى الصلب (كشركة صفاقس قفصه مثلا) على عدم الرضوخ الى اية قوة مهما كانت وانها لن تسمح لاي كان بالخفض من شوكتها او بتحديد امتيازاتها

وان البحث الجاري سوف يضبط المسؤوليات التي ترجع على كل انسان في هاته القضية .

واتحادنا يطالب بابطال العمل بما انتجته كل اجتماعات اللجان المنعقدة بدون مشاركته ومخالفتها للنصوص القانونية المعمول بها . وهو يطلب اعادة تلك الاجتماعات بمحضر النواب الرسميين للاتحاد العام الذي يمكن له بهاته الصورة القيام بمأموريته بصورة طبيعية اكتسبها من كونه منظمة نقابية تونسية محدثة طبقا للامر العلي المؤرخ في ١٦ نوفامبر ١٩٣٢

كما نطلب كذلك ارجاع حق الاتحاد في حصة الاذاعة .

واخيرا نطلب ان يقع ارجاع جميع العمال المطرودين او الموقوفين بسبب قيامهم بالاضراب وان كانت هنالك تتبعات عدلية ضد البعض منهم لسبب من الاسباب فان المحاكم وحدها تقرر حكمها في هاته القضايا .

وان الاتحاد العام التونسي للشغل اذ رفع هاته المسألة الى انظار اسمى السلط بهاته البلاد فانه ليتحقق من زوال المظالم الواقعة ضده وضد قضية الطبقة العاملة التي يدافع عنها

وهو بذلك يخدم المصلحة العامة للطبقة الشغيلة في نطاق مصلحة بلادنا العليا ولضمان السلام والتقدم الاجتماعي والنهضة الاقتصادية والسعادة للجميع

تونس في ٢٣ اوت ١٩٤٧

عن الاتحاد العام التونسي للشغل

الكاتب العام :

فرحات حشاد

(١) طالعنا بالصحف الصادرة يوم ٢٣ اوت صدور قرار بتاريخ ٢٠ اوت يعين نواب الشغالين واصحاب رؤوس الاموال بلجنة الشغل العليا ولكن في عدد قدره خمسة عوضا عن سبعة والنائبان الاخران سواء من العملة او من الاعراف اللذان ذكرهما الامر العلي المؤرخ في ٨ جويلية ١٩٤٧ كان معوضين بـ « فراغ » . فلان « مجهول » والملاحظ انه عندما اجتمعت اللجنة المذكورة يوم ٢٢ اوت كان هذا القرار مجهولا من الجميع

القضايا الاجتماعية على بساط البحث

النقط الثانوية في خصوص تحديد النواحي ليس إلّا بدون ان تطالب بمراجعة المقدار الحيوي المقرر من طرف الحكومة فكانت بذلك سببا في اقرار التحكيم المشار اليه ومشاركة الحكومة في مسؤوليتها ازاء العبث الواقع بمصالح الطبقة العاملة .

اما اتحادنا العام فانه لا يرضى ولن يرضى ابدا بما قررته الحكومة في تحكيمها وخصوصا بما وقع الخوض فيه اثناء الجلسة الواقعة يوم ٢٠ اوت تلك الجلسة التي لم تنظر في المعدل الحيوي الادنى بالرغم عن معارضة الطبقة العاملة لنظرية الحكومة ونظرية الوستيتي معا تلك النظريتان التي لا تبعدان عن نظرية ممثلي راس المال المستثمر .

فاتحادنا العام اذن ليعتبر ان مشكلة الاجور لازالت موضوعة بتمامها وكمالها على بساط الدرس وانه ليؤكد تاكيدا لا تردد فيه ان الاضراب العام والدم الذي سفكته القوات المسلحة سوف لا يذهب سدى وستستمر المعركة للتحصيل على رغائبنا مهما كانت الخزعبلات ومهما كان التعنت الاداري المؤيد بخيانة الوستيتي

العقود المشتركة

اجتمعت اللجنة العليا للشغل يوم ٢٢ اوت للنظر في كيفية تطبيق القوانين الفرنسية الخاصة بالعقود المشتركة ببلادنا

واخواننا على علم من موقف الاتحاد الذي اتخذناه منذ بداية حركتنا وقد اتصلت النقابات بالعقد المشترك الذي قدمناه لوزارة الشغل كاساس للمفاهمة

ونحن لا نرضى بتطبيق اي قانون في خصوص العقود المشتركة إلا على القاعدة التي اقترحها اتحادنا العام وبعد استشارته في الموضوع حيث ان الاتحاد العام يعبر بحق على رغائب وارادة الشغالين بهذه البلاد حب من حب وكره من كره

اسعار المعاش وثمن الخبز

واخيرا انتصر اتحادنا على تصلب الادارة وبعبارة اوضح على الكتابة العامة وتحصل على مشاركة نوابه الاخوان فرحات حشاد واسماعيل ابن ضريف في لجنة الاسعار والتوزيع التجاري للنظر في امكانية التخفيض من سعر الخبز وسيدافع نواب الاتحاد بكل ما اوتوا من قوة على مصالح المستهلكين

المنح العائلية والضمان الاجتماعي والتشريع في المنطقة الفلاحية

اما المنحة العائلية فانها اخذت تتحسن شيئا فشيئا فالامر المؤرخ في ٢٥ جويلية يمنح اصحاب العائلات زيادة ستة في المائة على جملة المدفوعة حسب التراتيب القديمة ويجري البحث الان في كيفية تحسين هذه المنحة وجعلها مستقلة على الاجر الذي يتقاضاه صاحب العائلة وترفيع المقدار الذي يخوله الان القانون الجاري به العمل والاتحاد يواصل جهوده في هذا السبيل حتى تتحقق النتيجة المرجوة

كما ان مشكل البطالة ومنحة المرض تجعلنا نهتم بصفة خاصة بمسالة تطبيق الضمان الاجتماعي الذي اصبح ضروريا نظرا للخطر المهدد جماهير العملة وسوء الحالة الاجتماعية التي تتخبط فيها

ويجدر بنا ان نلاحظ ان مساعينا المبذولة فائدة العملة الفلاحيين قد اتت بنتيجة تحسين الاجور بهاته المنطقة الهامة من ميدان الشغل حيث اصبح الاجر الادنى بالفلاحة قدره مائة فرنك عوضا عن ٦٥ فرنك مع منحة تتراوح بين العشرة والعشرين فرنكا بالنسبة للاختصاصات ولفصول المواسم الفلاحية

ومن بين ثمرات جهودنا ا كومة تنظر الان في كيفية تشكيل لجنة خاصة لدرس الحالة الاجتماعية بالفلاحة والشروع في تطبيق التشريع الاجتماعي بهاته المنطقة

ويمكننا ان نعلم الاخوان من الان ان الادارة قد اصدرت تعليمات لانتخاب متفقدي الشغل بالفلاحة حتى يتسنى الدفاع المفيد ومقاومة المظالم التي تسلط الان على العملة الفلاحيين .

وان اتحادنا العام لهو ساهر بكل اهتمام على هاته الامور ولا يزيده تهاون الادارة إلّا نشاطا حتى يظفر بالنجاح .

الصحافة الرجعية

وحوادث صفاقس

تحدثت جريدة النهضة بعددها المؤرخ في ٥ شوال عن موقف الصحافة الفرنسية وما ادعيه من اباطيل ومن تحريش واشارت بالخصوص الى جريدة « لاباتاي » التي اتخذت موقفا معاديا يرمي الى تقوية البغض والعداوة بين المتساكنين ببلادنا والتي كانت اعطت تفاصيل كاذبة ازاء الحوادث الاخيرة الناشئة عن الاضراب العام بصفاقس ـ فلقد كان اتحادنا لاحظ هذا التطرف ووجه الى مدير جريدة « لاباتاي » بعاصمة الجزائر الرسالة التالية والتي يعبر فيها الاتحاد على استنكاره للدعاوي المغرضة ويكلم الاتحاد هاته الصحيفة الحقيرة باللغة التى يجب إن تستعمل لمثل هاته المناسبات

فيلاحظ القارئ الكريم ان الاتحاد العام لم يتغافل على الهجومات المصوبة نحوه من جميع النواحي وانه يواصل رد تلك الهجومات بشهامته المعهودة غير مكترث إلّا بالمصالح العامة التي تعهد بالدفاع عنها بجميع مايكتسبه من القوة الشرعية القانونية ومن الثقة العظيمة التي يستمدها من تكتل العملة حوله . وهذا نص الرسالة :

الى سيدي مدير جريدة « لاباتاي »

سيدي المدير

وبعد فتبعا لقوانين الصحافة واعتمادا على حق الرد الذي تخوله لي هذه القوانين انهي لكم البيان اسفله طالبا منكم ادراجه بالعدد القادم من جريدتكم .

« لقد طالعنا بمزيد الانتباه العدد الصادر بتاريخ ١٥ اوت ١٩٤٧ من جريدتكم وقد جاء بها بامكنة متعددة الحوادث الدامية الواقعة بصفاقس يوم ٥ اوت عقب الاضراب العام الذي قام به اتحادنا العام

وان تحليلنا للوقائع على نحو ما كتبتم وإلّا تهامات المصوبة ضد منظمتنا ليطول جدا ويؤدي بنا حتما الى تفنيد جميع ماجاء في فصلكم من النقط والاخبار ولكننا نخير بل نكتفي بان نبعث اليكم بنص البيان الذي نشرناه بالصحف المحلية الزائف والذي اطلع عليه لامحالة مراسلكم بتونس .

ويظهر ان جريدتكم لاتهتم قط بالبحث عن الحقيقة لاداء مهمتها الاخبارية بامانة ونزاهة لافادة قرائها ولكنها تسعى وما الى استثمار أنفه الامور التحريشية فما بالها بحوادث صفاقس الخطيرة حتى تهيج وتشجع القمع الوحشي فتشارك بذلك في تأييد سياسة الغطرسة والقوا التي يجب ان تتحققوا انها ابعد سياسة من الممكن الاتخدم مصالح فرنسا الحقيقيه ببلادنا شمال افريقيا هاته البلدان التي لا يهمكم من مصيرها انتم وامثالكم إلّا كونها ارضا للاستثمار الانساني الممقوت الذي استنكرته البشرية باجمعها ـ

لسنا نزيد في التبسط في هذا الموضوع اكثر مما قلنا اذ لانترقب منكم ولا من جريدتكم ولو ذرة من التفهم للمشاكل العظمى التي تبعد بيننا والتي لاتتباحثون شانها الا لتبثوا سمومكم النافعة فيها!

وان اتحادنا العام التونسي للشغل وكل مسيرية وكذلك جميع اعضاء وهم المتفهمون لما مريتهم النقابيه الاجتماعيه حق تفهم لا يتدانون قط الى الدخول مع جريدتكم في معركة كتابيته اذ صحيفتكم اظهرت دائما وابدا بوضوح وجلاء عزيمتها على تشويش الامور والعيد في الماء العكر وان موقفا كهذا الذي تقفه صحيفة تدعي خدمة المصالح الفرنسية والشمال الافريقي معا لا يستحق إلّا كامل الامتهان والاحتقار

الامضاء فرحات حشاد

نداء الى التضامن

لقد رات الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل من الحتمي عليها ان تتوجه الى كافة الشغالين مستنهضة هممهم الكريمة للمؤازرة ومواساة ضحايا وعائلات الاخوان المضربين بمدينة صفاقس وجبل الجلود

حاثة جميعهم إن يبادروا باسعاف تلك العائلات وذلك الابناء الذين يعانون وطاة البؤس المادي والادبي

فلا تتاخروا ايها الاخوان عن تلبية نداء الواجب المقدس نحو اخوان هم في انتظار مدكم اليهم يد المساعدة وبذلك تبرهنون على مقدار شعوركم واحساساتكم الاخويه نحوهم وبذلك ايضا تؤكدون اتحادكم الحقيقي الفعال وارادتكم الراسخة على مقاومة الظلم والعسف مهما كان مصدره

فتواسوا اخوانا وتؤدوا واجبا وتعبروا عن سعيكم الى حياة سعيدة كريمه حرة سوف تحققونها في مستقبل قريب

عن الهيئه الاداريه

جامعة عملة ومستخدمي المخابز بالبلاد التونسية

ان نقابات عملة ومستخدمي المخابز بالايالة التونسية المجتمعة بمؤتمرها المنعقد يوم ٢٤ اوت سنة ١٩٤٧ بدار الاتحاد العام التونسي للشغل بعد إن تاملت في الحالة ووقع التصويت على عدة لوائح انتخبت مجلسها الجامعي كما يلي :

الكاتب العام	المروسي العريبي
كاهيته	عبد الله بن البشير
كاتب اول	مسعود المعقلي
كاتب ثاني	محمد بن علي الزيدي
امين المال	العروسي بن عبد الرحيم
كاهيته	عمر عازق
حافظ الاوراق	محمد المرزوقي

الاعضاء :

سعيد بن سليمان عازق ـ صالح العيدودي ـ سعيد بن عبد الرحيم

المراقبون :

الحاج محمود الجنزوري	قابس
محمود المنستيري	صفاقس
عبد العزيز التاقورتي	سوسة

الكاتب العام للجامعة

العروسي العريبي